

قواعد الاحكام

[500] ز: يجوز ان يجعل من ماله ديناً ، بشرط ان يكون معلوماً قدراً ووصفاً وعيناً ، بشرط العلم بالوصف أو المشاهدة ، ولو كانت من مال الغنيمة جاز ان تكون مجهولة كعبد. ح: لو عينها منها ففتح البلد صلحاً فان اتفق المجعول له وأربابها على الاخذ أو دفع (1) القيمة جاز ، وإلا فسخ الصلح وردوا إلى مأمَنهم ، لانه صلح منع الوفاء بما وجب بشرط قبله على إشكال. ولو كانت جارية فأسلمت قبل الفتح مطلقاً ، أو بعده ان كان المجعول له كافراً ، فالقيمة. ولو ماتت قبل الفتح أو بعده ، أو لم يكن (2) فيها جارية ، فلا شئ. ولو جعل الجارية للدال فعجزنا عن الفتح أو تجاوزنا عنها مع القدرة ، فلا شئ وان أتم الدلالة ، إلا إذا رجعنا إلى الفتح بدلالته. ولو فتحها طائفة أخرى لما سمعوا الدلالة (3) فلا شئ عليهم ، إذ لم يجر الشرط معهم. ولو ماتت قبل التسليم مع المكنة ، احتمل اجرة المثل والقيمة. ولو لم يحصل للغانمين سوى الجارية ، ففي وجوب تسليمها إشكال. ط: لو جعل للمشرك فدية على (4) أسراء المسلمين لم يجب الوفاء لانه لا عوض للحر.

- (1) _____ في (أ): " على أخذها لو دفعت القيمة ".
(2) في المطبوع و (د): " أو لم تكن ". (3) في (ج): " لما سمعوا كلام الدلالة ". (4) كذا في النسخة ، لكن في المطبوع والنسخ: " عن " وهو الصحيح.
-